أكد خلال افتتاح "النعيم الصحي" أن إنشاء مراكز الرعاية الأولية يتم وفق جدول زمني يراعي التوزيع الجغرافي والتعداد السكاني

العبيدي: تنسيق مع الديوان الأميري لإنشاء مستشفى الجهراء الجديد

د. علي العبيدي والفريق متقاعد فهد الامير يقصان شريط افتتاح مركز النعيم الصحي بعد اعادة تأهيله

د. علي العبيدي والفريق متقاعد فهد الامير وفيصل الدوسري خلال جولة داخل المركز

عبدالكريم العبدالله

كشف وزير الصحة د.علي العبيدي عن تنسيق مع الديوان الأميري لإنشاء مستشفى الجهراء الجديد، مشيرا الى انه وصل الى مرحلة انجاز متقدمة بالنسبة للخطة الزمنية المعهودة له، حيث تم تجهيز 80٪ من الأجهزة الطبية، وتم اعتماد جميع التصاميم للمبنى.

وأكد العبيدي في تصريحات صحافية على هامش افتتاح مركز النعيم الصحي بمنطقة الجهراء، أن افتتاح مراكز الرعاية الصحية الأولية يتم وفق جدول زمني، ونركز على التوزيع الجغرافي والتعداد السكاني لافتتاح المراكز، مشددا على وجود تنسيق مع منطقة الأحمدي الصحية لإنشاء مركز صحي اولي في منطقة صباح الأحمد الجديدة لخدمة الأهالي، كما تم تسلم مركز صحي من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، وسنقوم بتجهيزه باللوازم الطبية والأجهزة، بالإضافة الى الكوادر الفنية والطبية والادارية والتمريضية، لافتا الى انه تم الإيعاز الى الوكلاء المساعدين في وزارة الصحة

إنشاء مركز صحي أولي في منطقة صباح الأحمد لخدمة الأهالي

لسرعة انهاء الإجراءات لافتتاحه بأقرب وقت.

وبين العبيدي ان تكلفة مركز النعيم الصحي من اعمال تأهيل وتجديد بلغت حوالي 800 الف دينار استغرقت حوالي 400 يوم تقريبا، وقد تمت اعمال اعادة التأهيل وتجديد المركز وفقا لأحدث المواصفات العالمية وبما يتفق مع معايير ومتطلبات منع العدوى وسلامة وحقوق المرضى، لافتا الى ان مركز النعيم الصحي الذي نحتفل بافتتاحه بعد اعادة تأهيله سيعمل لمدة 17 ساعة يوميا من الساعة السابعة صباحا وحتى منتصف الليل وستقدم من خلاله خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة على مستوى الممارس العام والخدمات الوقائية وخدمات الأسنان بالإضافة الى العيادات التخصصية وعيادات متابعة الأمراض المزمنة وعيادات السكر وعيادات الأسنان وصحة المرأة.

وتابع: ان حرصكم على دمج خدمات الاكتشاف المبكر لسرطان الثدي وعيادات متابعة الأمراض المزمنة ضمن الخدمات المقدمة بالمركز يعبر عن إدراككم للدور المحوري والرائد الذي يقع على عاتق منظومة الرعاية الصحية الأولية للوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بها وبما يتفق مع الإعلان السياسي الصادر عن اجتماع الامم المتحدة رفيع المستوى للوقاية والتصدي للأمراض المزمنة المنعقد في سبتمبر 2011.

بدوره، اكد محافظ الجهراء الفريق المتقاعد فهد الأمير على دعم جميع المشاريع الصحية بالمحافظة، لافتا الى ان الجهود تبذل لتوفير افضل الخدمات الصحية لسكان محافظة الجهراء.

واشار محافظ الجهراء الى ان مركز النعيم الصحي بعد اعادة تأهيله اصبح يلبي جميع احتياجات سكان المنطقة، ويضم مستوى عاليا من الخدمات والتجهيزات الطبية والكوادر، مشيدا بجهود وزير الصحة د.علي العبيدي على دعمه وتلبيته لكل متطلبات منطقة الجهراء الصحية وشكر جميع العاملين بمنطقة الجهراء الصحية والمستشفى والمراكز الصحية بجميع المناطق بالمحافظة على ما يقدمونه من جهود في خدمة المواطنين والمقيمين، متقدما بشكره نيابة عن اهالي محافظة الجهراء الى صاحب السمو الأمير المفدى وولي عهده الامين على المكرمة الاميرية بإنشاء مستشفى الجهراء الجديد، بالاضافة الى انشاء بنك الدم في محافظة الجهراء، سائلا الله- عز وجل- ان يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه.

من ناحيته، اكد مدير منطقة الجهراء الصحية د.فهد الفودري أن افتتاح مركز النعيم الصحي بعد اعادة تأهيله يأتي ضمن خطة وزارة الصحة لافتتاح المراكز الصحية وتطوير الخدمات في الرعاية الاولية التي تعتبر من اهم الخدمات في الوزارة، مشددا على الحرص على توفير الخدمات المتكاملة في المركز لخدمة الاهالي من «اشعة - مختبر» وغيرها، كما انه جار اعداد افتتاح عيادات للاطفال والانف والأذن والحنجرة في المركز، بالإضافة الى تخصصات اخرى سيتم افتتاحها مستقبلا، كما توجد به عيادة للكشف المبكر عن سرطان الثدي.

وعن المشاريع الصحية في منطقة الجهراء الصحية، كشف الفودري عن خطة لتجديد وتأهيل 3 مراكز صحية وهي: الواحة والنسيم وتيماء، بالاضافة الى مشروع مستشفى الجهراء الجديد.

"منظمة مراسلون بلا حدود" قالت في تقريرها السنوي إنها حلت في الترتيب 103 من 180 دولة متراجعة 13 مركزا

إعلاميون لـ «الأنباء»: إغلاق الصحف لأسباب «تجارية» وكثرة قضايا النشر وراء تراجع حرية الصحافة في الكويت

آلاء خليفة - كريم طارق

كعادتها تظل مهنة البحث عن المتاعب الصحافة مقياسا مهما لمدى تقدم الشعوب ورقي المجتمعات في التعبير وتسليط الضوء على القضايا التي تشغل الرأي العام، ولكنها في ظل ما يشهده العالم من أوضاع اقتصادية وسياسية مضطربة أصبحت محل انظار الجميع لما تحمله من سلاح ذي حدين، إما بالتركيز والتصحيح أو الهدم والتدمير، لتظل دائما في شد وجذب مع الجهات الحكومية والخاصة حول صلاحيتها والحريات الممنوحة لها، لتطالب العديد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والعالمية بتوفير أكبر قدر من الحماية للصحافيين، وتنتشر التقييمات والمراتب التي من شأنها أن تحدد مدى تقدم وتأخر حرية الإعلام والصحافة في البلدان.

فوفقا للتقرير السنوي الذي تعده منظمة «مراسلون بلا حدود» فيما يتعلق بحرية الصحافة في العالم، احتلت الكويت المركز 103 عالميا من بين 180 دولة، والخامس عربيا تبعا لذات التقييم، وهو ما يجعلنا نقف أمام هذا التراجع مقارنة بالتقرير السابق للمنظمة والتي احتلت الكويت خلاله المرتبة 90 من بين الدول التي تمت دراستها.

«الأنباء» استطلعت آراء أصحاب المهنة من الإعلاميين والصحافيين وأساتذة الإعلام بجامعة الكويت، وذلك للتعرف أكثر عن أسباب تراجع الكويت في تلك التقييمات، والوصول إلى حلول من شأنها أن تضع الكويت في مقدمة الدول من حيث حرية الإعلام والصحافة في العالم.

في البداية أكد عضو مجلس إدارة جمعية الصحافيين الكويتية جاسم كمال على ضرورة أن يكون الصحافي هو الرقيب الأول على نفسه دون الحاجة إلى قانون، لافتا إلى أن الكويت هي الأولى إعلاميا وصحافيا في دول الخليج العربي في مختلف الاتجاهات، مما يجعلها ليست في حاجة إلى قانون مقيد للحريات بقدر حاجتها إلى قانون يهذب وينظم العملية الصحافية.

كما أرجع السبب وراء تراجع الكويت 13 مركزا في تقرير منظمة مراسلون بلا حدود واحتلالها المركز 103 إلى إغلاق بعض الصحف مثل جريدة عالم اليوم والوطن، موضحا أن غلق تلك الصحف ناتج عن عيب تجاري في قانون المطبوعات 2006، وذلك بعد دمج الصحف لنظام تراجع الكويت من حيث تصنيفات الحريات الإعلامية والصحافية، مناشدا الحكومة أن تكون أكثر اقتناعا بحرية وسائل الإعلام في تداول الأخبار والمعلومات، مع النظر بعين الاعتبار لآراء السياسيين وخاصة المعارضون منهم.

من جهته، أكد مشرف أكاديمية «ورشة الإعلامية» د.فواز العجمي أن مسألة التقييمات تخضع لمجموعة من المعايير المتنوعة، والتي يتم وضعها من وجهة نظر القائمين عليها، مشيرا إلى أن هناك بعض الأمور التي لا تقوم اللجنة بوضعها في الحسبان مثل العادات والتقاليد الثقافية والدينية والسياسية التي قد يعتبرها البعض مقيدة للحريات.

وأشار العجمي إلى أن تأخر الكويت في ترتيب تقرير مراسلون بلا حدود يعود إلى وجود قانوني الإعلام الالكتروني والجرائم الالكترونية، لافتا إلى أن يرى أن تلك القوانين جاءت في الوقت المناسب للحفاظ على حقوق المستخدمين، مؤكدا على أن تراجع الكثير من دول الشرق الأوسط في تلك التقييمات جاء كنتيجة طبيعية للأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة.

وأوضح أن العالم بأسره يختلف طبيعة تحديده لمفهوم الحرية، وذلك في ظل فضفاضية مفاهيم الحرية وخاصة الإعلامية منها.

من ناحيته، قال مدير الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الحريات بالجمعية المحامي محمد الحميدي ان تراجع الكويت في تصنيف مراسلون بلا حدود هو أمر طبيعي نتيجة لإغلاق عدد من الصحف والقنوات الإعلامية، إلى جانب إحالة العديد من الصحافيين إلى النيابة في قضايا النشر.

وبين الحميدي أن قانون الجرائم الالكترونية من ضمن القوانين التي ساهمت بشكل كبير في خلق هذا التأخر في الترتيب، كونه يعد مخالفا للدستور الكويتي الذي يكفل الحريات، بالإضافة إلى مخالفته للاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الكويت، لافتا إلى ضرورة تعديل القوانين الأخيرة والمتمثلة في قانوني الإعلام الالكتروني والجرائم الالكترونية، بالإضافة إلى اعطاء حريات أكبر للصحافيين والمؤسسات الإعلامية من خلال الرجوع وتعديل بعض البنود الموجودة في قانون المطبوعات.

جاسم كمال

بشار الصايغ

د.فواز العجمي

محمد الحميدي

جاسم كمال: الصحافي هو الرقيب الأول على نفسه دون الحاجة إلى قانون وإغلاق الصحف كان نتيجة عيب في قانون المطبوعات

الصايغ: تأخر الكويت نتيجة لكثرة القضايا التي تحركها وزارة الإعلام ضد المؤسسات الإعلامية المختلفة

العجمي: مسألة التقييمات يتم وضعها من وجهة نظر القائمين عليها دون النظر إلى العادات والتقاليد الثقافية والدينية للمجتمعات

الشركات التجارية التابعة لوزارة التجارة، مشيرا إلى أن جمعية الصحافيين الكويتية أعلنت رفضها لأكثر من بند في ذلك القانون خلال اجتماعاتها مع اللجنة التعليمية بمجلس الأمة عام 2006.

أما فيما يتعلق بقانون الجرائم الالكترونية فأشار إلى أنه قانون مسيء إلى الكويت، مبينا أن الجمعية أيضا خلال الجلسات الاستشارية مع اللجنة التعليمية في المجلس برئاسة د.عودة الرويعي وبحضور أمين صندوق جمعية الصحافيين الكويتية ومديرها العام عدنان الراشد، رفضت قانون الجرائم الالكترونية باعتباره مقيدا لحريات الرأي والتعبير، وهو ما قوبل بأسباب تتمثل في أن تلك القيود جاءت لضبط الانفلات الذي يشهده النظام الالكتروني.

من جانبه، أرجع أمين عام التحالف الوطني الديموقراطي الصحافي بشار الصايغ تأخر الكويت في التقييمات المعنية بحرية الصحافة إلى كثرة القضايا التي تحركها وزارة الإعلام ضد المؤسسات الإعلامية المختلفة، لافتا إلى سيادة النيابة العامة لوكلاء النيابة في قضايا النشر، مما يشكل دليلا على التوجه الكبير نحو رفع القضايا والشكاوى على تلك المؤسسات الصحافية.

وأضاف أن قانون الإعلام الالكتروني هو قانون لم يطبق حتى الآن، ولذلك فمن الصعب تقييم الآثار المترتبة عليه، وإن كان «الكتاب واضحا من عنوانه» حيث سيشكل القانون آثارا إضافية في

الهاشمي: يجب مساءلة من يسيء استخدام الإعلام

د. محمود الهاشمي

قال استاذ الاعلام بجامعة الكويت د.محمود الهاشمي في تصريح خاص لـ«الأنباء»: العالم اليوم يجب ان يعي بأن الاعلام اصبح سلاحا لا يختلف عن تلك الاسلحة التي تستخدم في الحروب ومتى ما تمت اساءة استخدام ذلك السلاح من قبل وسائل الاعلام وعرض بلده للخطر او مكون من مكونات المجتمع فلابد من مساءلته وفقا للقوانين التي تنظم تلك المهنة، موضحا ان حرية الرأي والتعبير كفلها الدستور الكويتي منذ تأسيسه للجميع وليس للاعلاميين فقط.

وأفاد الهاشمي بأن هناك قوانين جزائية تعاقب كل من يسيء للكلمة، اما الصحافة والاعلام فهناك قوانين اعلامية وضعتها الدولة متمثلة في قانون رقم 3 لسنة 2006 بشأن المطبوعات والنشر.

وتابع: كما ان هناك قانون 61 لسنة 2007 بشأن الاعلام المرئي والمسموع واخيرا قانون رقم 8 لسنة 2016 لتنظيم الاعلام الالكتروني وجميع تلك القوانين اتت لتنظم المهنة الاعلامية، والعقوبات والمحظورات واضحة في تلك القوانين.

ولفت الهاشمي الى ان الصحافة الكويتية منذ 1961 الى يومنا هذا تعمل وفق قانون 1961 الذي تم تعديله في عام 2006 بعد الاخذ بالاعتبار التطورات التي حدثت خلال تلك الفترة، موضحا ان هناك امورا كثيرة يجب ان يفهمها العالم الغربي والقائمون على تلك التصنيفات بان اليوم اصبحت للدول خصوصيات والعالم يمر بأزمات ومنها الربيع العربي والقضايا التي تحدث في جميع دول العالم ولكل دولة خصوصية ويجب عليها ان تحافظ على استقرارها.

وذكر الهاشمي ان اليوم الدولة عندما تعاقب من يسيء استخدام الكلمة لا نعتبرها مخالفة لحرية التعبير، فنحن في دولة ولابد من الحفاظ على تماسك الشعب. وشدد الهاشمي على أحقية الدولة في التحكم بجودة الاعلام والحفاظ على المجتمع، مؤكدا ان حرية الصحافة والتعبير مكفولة في كل القوانين التي وضعت للاعلام. مضيفا: كما ان تنظيم الإعلام الإلكتروني جعل اليوم المواطن شريكا في الصحافة، ولكن بالرغم من ذلك فإن الحكومة ارتأت ان هذا القانون لا يمس الأشخاص العاديين انما من يمتلك صحيفة إلكترونية وينشر بصفة استمرارية هي ذاتها الصحيفة التقليدية انتقلت الى عالم الفضاء فلذلك يجب ملء الفراغ التشريعي. ووضح الهاشمي ان الكويت من اوائل الدول التي نظمت الإعلام الإلكتروني ولكن لم تسيطر على إبداء الحريات والآراء، مشيرا إلي أن القوانين الاعلامية تنظم العمل الاعلامي والصحافي.

وشدد الهاشمي على ضرورة ان تفهم المنظمات التي تأتينا من الغرب وتقيّم العمل الاعلامي طبيعة المجتمع الكويتي وتفهم طبيعة الحراك الذي يحصل داخل البلد ولا تحكم بأن جميع الدول مستقرة فلكل دول خصوصيتها وعليهم احترام قوانين الدولة لاسيما ان تلك القوانين صوّت عليها نواب يمثلون الشعب.

متابعا: واذا كانت الحرية ستقلب المجتمع الى جحيم وفرقة وفتن طائفية او اختلافات فلابد ان نتحكم فيها وبالنهاية فإن وسائل الاعلام سلاح قوي يجب الا يقع بيد الفوضويين.

الراجحي لإعادة النظر في «المطبوعات» و«الإعلام الإلكتروني»

د. مناور الراجحي

قال أستاذ الإعلام بجامعة الكويت د.مناور الراجحي في تصريح خاص لـ«الأنباء»: يؤسفني في تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» ان يتراجع مركز الكويت لتصبح 103 عالميا وتخسر 13 مركزا عن العام الماضي وهذا دليل على ما سبق وان طرحناه حول قانون الإعلام الذي وضع قيودا يراها الآخرون أنها قيود إيجابية ولكن كوننا نعمل في الحقل الإعلامي كوني عملت في الصحافة وأيضا باعتباري أكاديمي ادرس في قسم الإعلام بجامعة الكويت أؤكد انه يجب الا ننظر لتلك القيود نظرة قانونية انما نظرة اعلامية شمولية اكثر.

ولفت الراجحي الى المسؤوليات الاربع للصحافة والتي كانت آخرها المسؤولية الاجتماعية حيث ان مسؤولية الصحافي او الإعلامي داخلية وليست رقابية وأيضا ان تكون الرقابة لاحقا وليست مسبقا على ما يكتب او يعرض او يتلفظ به، كما ان الإعلامي مؤتمن على المجتمع الذي يعيش به.

وحول تأخر الكويت بحرية الصحافة عالميا وعربيا اكد الراجحي ضرورة إعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر وأيضا قانون الإعلام الإلكتروني مؤكدا انهم حذروا من خطورة ذلك الأمر قبل أن تأتي الطامة الكبرى بإغلاق جريدة الوطن التي تعتبر من الجرائد المؤثرة في العالم العربي وليس في الكويت فحسب تلاها إغلاق تلفزيون الوطن وأيضا جريدة عالم اليوم.

ولفت الراجحي الى ان المؤسسة الإعلامية ليست ملكا لصاحبها او للحكومة او السلطة التنفيذية إنما هي ملك للشعب وان كان هناك خطأ فيمكن محاسبة الشخص الذي ارتكب الخطأ رافضا ان يتم اغلاق نافذة للحرية من خلال اغلاق صحيفة او تلفزيون بما اضر بسمعة الكويت في مجال الاعلام عربيا وعالميا.

واردف الراجحي قائلا: ادعو المسؤولين للعودة الى عام 1990 فما جعل العالم اجمع يقف معنا اثناء الغزو العراقي الغاشم على دولتنا الحبيبة الكويت حرية الصحافة وايضا الجمعيات التعاونية فيما يخص المجال الاقتصادي.

متابعا: فنحن شعب يحترم الحرية والديموقراطية وايضا شعب يحترم الشراكة المجتمعية بالنسبة للاقتصاد الشامل مشيرا الى ان هناك عقولا جبارة تهدم أركان البلد في جميع المجالات لاسيما بعد تصريح تخصيص الجمعيات وهو امر مرفوض تماما وأيضا العقوبات التي فرضت في قوانين الإعلام على الصحافيين وكذلك الأمر مرفوض جملة وتفصيلا.

وذكر الراجحي ان اليوم تشهد مهنة الصحافة والإعلام قيودا على الصحافيين والإعلاميين وهي قيود تخيف الكثيرين منهم في كتابة الأخبار والمقالات.

وشدد الراجحي على ضرورة ان ينتبه المسؤولون إلى ان هناك من يضع عراقيل في أركان الدولة من اجل هدمها وتدميرها وهذا الأمر مرفوض.

قائلا: اذا افسدت الناس في اول المشوار فلن تستطع إصلاحهم في آخره.